نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر.

أ/كون فتيحة – جامعة المدية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة نظام **المقاصة الالكترونية** في تطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر، خاصة بعد الإفراط في استخدام الوسائل التقليدية التي كانت لها أبعاد اقتصادية واجتماعية سلبية وخطيرة، وكان **هدفنا** معرفة مُحتوى هذا النظام والقيام بتقييم أدائه خلال الفترة 2006-2014، بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمته في تطوير وتحديث وسائل الدفع. حيث استخدمنا في دراستنا **المنهج** الوصفي التحليلي من خلال أربع نقاط أساسية. **واستنتجنا** أن الجزائر قد خطت الخطوات الأولى نحو تحديث وتطوير وسائل الدفع، لكنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم محاولتها لتطوير المعايير والمقاييس، وكذلك عصرنة الهياكل المصرفية وتعزيز هيكل الاتصالات، وهذا بسبب عدة معوقات من أبرزها غياب الثقافة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع، وسائل الدفع الالكترونية، المقاصة الالكترونية.

Abstract:

This study tries to define the problem of the define the problem of contribution electronic compensation system in the development and modernization of the means of payment in Algeria, especially after the excess use of traditional methods which had its economic and social dimensions of the negative and dangerous.

The aim of this study is to know the content of this system and to evaluate its performance during the period 2006-2014. The researcher used the analytical descriptive through for distinct chapters.

Finally, researcher concluded that Algeria had taken the first steps towards modernization and development of the means of payment, but did not live up to the desired despite its attempt to develop criteria and standards level, as well as modernizing the banking structures and enhance communication structure, and this is due to several obstacles, notably the absence of banking culture.

Key words: payment system, the electronic payment methods, the electronic compensation

المقدمة :

سمح التطور التكنولوجي الهائل في تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال والبنية التحتية المصرفية، في كثير من الدول المتطورة بخلق وسائل دفع الكترونية غير مُكلفة ومجردة من المادة مقارنة بوسائل الدفع التقليدية، التي لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في مجال معالجة المعاملات والصفقات. هذا ما جعل الجزائر تسعى في السنوات الأخيرة إلى إقامة البنية التحتية الرقمية وتوفير الإطار القانوني، الذي يسمح بتعميم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية خاصة مع الإفراط في استخدام الوسائل التقليدية، التي كانت لها أبعادا اقتصادية واجتماعية سلبية وخطيرة. ولهذا عزمت الجزائر ابتداءا من سنة 2003 بتنمية وتحديث أنظمة الدفع بعد الدراسات التي قام بها بنك الجزائر والمصارف العاملة في الجزائر، وذلك تماشيا والتوجهات الحكومية، بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية المصرفية. لتتوج العملية بعد ذلك بعدة مشاريع مُسَطرة دخلت حيز التنفيذ سنة 2006، من بينها مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع ، الذي تَضَمَنَ البطاقات البنكية كوسيلة دفع الكترونية، وإدخال نظام المقاصة الالكترونية من أجل معالجة وسائل الدفع التقليدية، والتخلص من الطريقة اليدوية في معالجتها. وهنا يُثار النقاش حول مدى إمكانية تعميم استخدام هذه الوسائل الالكترونية، وما مدى مساهمة نظام المقاصة في تطويرها وتحديثها.

ومن خلال ما سبق يُمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة نظام المقاصة الالكترونية في تطوير وتحديث وسائل الدفع في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن في تسليط الضوء على أهم المشاريع الـــمـــُسَّطَرة والمتمثل في نظام المقاصة الالكترونية، من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر والتي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2006، من أجل تعميم استخدامها على حساب الوسائل التقليدية التي لم تعد فعالة، في عصر يتطلب السرعة في مجال معالجة المعاملات والصفقات، بالإضافة إلى التعرف على أهم العوائق التي تَحُدُ من نجاح مشروع تحديث وسائل الدفع بالجزائر.

أهدف الدراسة: تتمثل في معرفة مدى مساهمة نظام المقاصة الالكترونية في تطوير وسائل الدفع بالجزائر، وذلك من خلال معرفة مُحتوى هذا النظام والقيام بتقييم أدائه خلال الفترة 2006-2014.

المنهج المتّبع والأدوات المستخدمة في الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي عند استعراضنا للإطار النظري لنظام المقاصة الالكترونية ووسائل الدفع ، من خلال تَعرضنا للأهداف والنتائج المرجوة من تحديث أنظمة الدفع بالجزائر، وأهم الإجراءات الـــــــــــمُتَخَذة لذلك، بالإضافة إلى التعرف على نظام المقاصة بالجزائر. وذلك بالاستعانة بالكتب، والدوريات، والأطروحات، والتقارير والدراسات التي لها صلة بدراستنا.

واستعملنا كذلك منهج دراسة حالة في الدراسة التحليلية، من خلال تحديد وجمع البيانات والمعلومات من مُختلف التقارير الصادرة عن بنك الجزائر، ثم تبويبها وتفسيرها وتحليلها بهدف تقييم أداء نظام المقاصة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة (2006-2014).

الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات في الموضوع المدروس، بعضها يتعلق بوسائل الدفع ، وأخرى تهتم بنظام المقاصة الالكترونية وهي المتغيرات المدروسة في بحثنا، ونذكر من بينها:

1- دراسة (لوصيف عمار،2009)، أُعدّت هذه الدراسة كمذكرة ماجستير بعنوان "استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الواحد والعشرين، مع الاشارة للتجربة الجزائرية " جامعة منتوري قسنطينة. هدفت الدراسة إلى رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع وأهم العراقيل التي واجهتها، بالإضافة إلى تقييم وسائل الدفع الحديثة ومقارنتها بالوسائل الدفع التقليدية . وأهم ما توصلت إليه الدراسة الانخفاض المحسوس في استخدام وسائل الدفع التقليدية بسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية، بالإضافة إلى غياب الثقافة المصرفية في مجتمع يتعامل بالشيك بشكل مفرط. ويختلف بحثنا عنها في معرفة الدور الذي يلعبه نظام المقاصة الالكترونية منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2014 في تطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر.

2- دراسة (علي عبد الله شاهين، 2010)، قدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان "نُظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها – دراسة تطبيقية على بنك فلسطين "، منشور في سلسلة العلوم الانسانية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 12، العدد (01)، 2010. وهدفت الدراسة إلى الوقوف على أنواع أدوات ووسائل الدفع الالكترونية وآليات عملها في بنك فلسطين، وكذلك التحديات المتعلقة ببيئة العمل المصرفي الالكتروني، بالإضافة إلى الوقوف على طبيعة نظم الرقابة المصرفية على وسائل الدفع الالكترونية. ومن بين أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن استخدام أدوات الدفع الالكتروني أصبح واقعا لا بد من مسايرته عن طريق الارتقاء بالإطارات والعاملين إلى مستوى الخدمات المـــُقدمة، بالاضافة الى توفير المناخ

التشريعي والقانوني الملائم للخدمات المصرفية الالكترونية. ويختلف بحثنا عن هذه الدراسة باهتمامنا بتقييم أداء نظام المقاصة الالكترونية خلال الفترة 2006-2014، ومعرفة مدى مساهمته في تطوير وسائل الدفع بالجزائر.

3- دراسة (وهيبة عبد الرحيم، 2011)، قدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان "وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعية والآفاق "، منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد (09)، 2011. وهدفت الدراسة إلى التعرف على وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر ، والمشاكل الناجمة عن استخدامها. بالإضافة إل التطرق إلى تحديث نظام الدفع في الجزائر، والمكونات الرئيسية لهذا المشروع. وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الجزائر قد اتبعت الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع، وبالرغم من ذلك لا بد من القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث مع الأخذ في الاعتبار تجربة الدول المجاورة والدول المتقدمة . ويختلف بحثنا عن هذه الدراسة بالاهتمام بأحد مكونات نظام الدفع بالجزائر (نظام المقاصة الالكترونية)، وذلك من خلال تقييم أدائه للفترة 2006-2014 .

أولاً. الأهداف والنتائج المرجوة من تحديث أنظمة الدفع بالجزائر

يُعتبر نظام الدفع لدولة ما من أهم المؤشرات التي تُستعمل لمعرفة مدى فعالية وكفاءة اقتصاد دولة ما، فهو يتكون من مُختلف الهيئات المالية، عمليات التسوية (المقاصة)، ووسائل الدفع سواء التقليدية أو الالكترونية. وفي الجزائر المؤسسات و الهيئات التي تعمل على خلق وتسيير وسائل الدفع هي: بنك الجزائر، البنوك التجارية، المؤسسات المالية، الخزينة العمومية، وبريد الجزائر.

إن من أهم الأسباب الرئيسية في سعي البنوك الجزائرية إلى توفير جزء كبير من السيولة في خزائنها، هو مواجهة طلبات السحب عليها لغرض المعاملات، حيث بقيت 80 بالمائة منها تتم في الجزائر نقداً، في ظل أو غياب استعمال وسائل الدفع الأخرى، التي تُحاول الدولة فرضها بالتدريج[1]. حيث لا سبيل لتقليص حجم المبادلات النقدية في الاقتصاد الجزائري إلا بتطوير أنظمة الدفع، خاصة الشيكات والبطاقات الالكترونية.

إن تحديث وتطوير نظام الدفع بالجزائر، يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهذه الأخيرة تؤدي إلى نتائج مرجوة.

1- أهداف تحديث أنظمة الدفع بالجزائر:

إن تطوير وتحديث نظام الدفع لأي دولة ما يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي[2]:

- ✓ تكييف أنظمة الدفع، والمقاصة وعمليات التسوية ما بين المصارف مع حاجيات الإدارات والمؤسسات والأفراد؛
- ✓ تخفيض فترات المقاصة خاصة المتعلقة بعمليات التبادل خارج مكان الدفع والتي تَسْتَخْدِم وسائل الدفع التقليدية (الشيك، سند لأمر، سفتجة)[3]؛
- ✓ ترشيد وتحسين إجراءات وآليات تحصيل وسائل الدفع التقليدية (القائمة على أساس ورقي) مثل الشيكات والأوراق التجارية؛
- ✓ تشجيع تطوير وسائل الدفع الالكترونية خاصة البطاقة، التحويل، والاقتطاع الآلي؛
- ✓ تخفيض التكلفة الإجمالية لتسيير المدفوعات، وكذلك تكلفة السيولة في حسابات التسوية لدى المصارف؛
- ✓ دعم فعالية السياسة النقدية.

2- النتائج المَرْجُوَة من تحديث أنظمة الدفع بالجزائر:

يؤدي تحقيق الأهداف السابقة الخاصة بتحديث نظام الدفع إلى تحقيق مجموعة من النتائج تتمثل في[4]:

- تنمية مقاييس ومعايير المدفوعات والتي تُعتبر ضرورية لتحديث المدفوعات صغيرة الحجم؛
- تحديث نظام المعلومات لبنك الجزائر والذي يُعتبر ضرورياً لدعم أنظمة الدفع، ومعالجة عمليات السياسة النقدية؛
- تعزيز البنية التحتية للاتصالات ما بين بنك الجزائر والمقر الاجتماعي لكل بنك، بريد الجزائر، والخزينة العمومية؛
- وضع بُنية تحتية تسمح بتحسين فعالية معالجة العمليات ما بين البنوك والسوق المالية.

ثانياً. أهم الإجراءات الـــــــــمُتَخَذة لتحديث وتطوير وسائل الدفع بالجزائر

لنجاح عمل وسائل الدفع الالكترونية الحديثة النشأة في الجزائر، وتطوير وسائل الدفع التقليدية يتطلب ذلك تنظيماً قانونياً، ودرجة أمان عالية، بالإضافة إلى تطور البنية التحتية للنظام المالي الجزائري. لذلك سعت الجزائر في السنوات الأخيرة (ابتداء من سنة 2000) بالقيام بمشروع تطوير وتحديث طرق معالجة وسائل الدفع الالكترونية (الشيك، التحويل،

السفتجة، السند لأمر) من خلال المقاصة الالكترونية، وتبني إجراءات تَحُدُّ من حالات الغش والتزوير لهذه الوسائل، بالإضافة إلى إدخال وسائل دفع إلكترونية (بطاقة السحب والدفع). وقبل الشروع في تنفيذ هذا المشروع الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 2006 قامت بمجموعة من الإجراءات كان من أهمها:

1- تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري:

قام بنك الجزائر بمساعدة البنك العالمي بمشروع تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري، وفي هذا الإطار فقد استفاد من إعانة قدرها 16.5 مليون دولار أمريكي مُنحت له من طرف البنك العالمي، وكانت أهداف هذا المشروع ما يلي[5]:

- ✓ إنشاء بنية تحتية تسمح برفع كفاءة العمليات داخل البنوك والسوق المالي، خاصة تطوير نظام الدفع للمبالغ الكبيرة؛
- ✓ تطوير المقاييس والمعايير المستقبلية لنظام المقاصة للمبالغ صغيرة الحجم، حيث يُعتبر شرط ضروري لتطورها؛
- ✓ تطوير نظام المعلومات لبنك الجزائر، والذي يُعتبر ضرورة مُكملة وحتمية لنظام الدفع وعمليات السياسة النقدية، تغطية الصرف...الخ؛
- ✓ تقوية البنية التحتية للاتصالات ما بين بنك الجزائر والمقر الاجتماعي للبنوك، والمؤسسات المالية، مركز الصكوك البريدية ، الخزينة العمومية وشبكات الاتصال. وذلك من أجل تسهيل عمليات تبادل المعلومات ومعاملات الدفع بين وداخل البنوك.

2- وضع برنامج أعمال:

في إطار مشروع تحديث وتطوير وسائل الدفع تم وضع برنامج أعمال من طرف بنك الجزائر يتكون من أربعة (04) مجموعات تعمل على مستوى البنوك وبحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة المشروع، حيث تجتمع بصورة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الأعمال الـــــــــــــمُحققة وطريقة العمل، وهذه المجموعات هي[6]:

أ- مجموعة الهندسة الإجمالية: تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني، انطلاقاً من التجريد المادي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك، وتكون البداية بالشيكات ذات المبالغ الكبيرة. وتتكفل هذه المجموعة بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصة الالكترونية، والاعتماد على الدعائم الالكترونية بدلاً من الورقية؛

ب- مجموعة وسائل الدفع: تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكية، بالإضافة للسحب من الموزعات الآلية للنقود والدفع بالبطاقة، مع محاولة معرفة الايجابيات والسلبيات من وجهة نظر البنك المركزي، البنوك التجارية والعملاء، مع محاولة ايجاد الحلول. بالإضافة إلى تحليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية والمتوقعة، مما يسمح بمعرفة النظام المعلوماتي للبنوك ومدى قدرته على إعداد الإحصائيات حول حركة وسائل الدفع؛

ت- المجموعة النقدية: تعمل هذه المجموعة على دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام ما بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية ، مع مناقشة المواضيع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية، العراقيل التي تُواجهها النقدية في الجزائر، طبيعة بُنية البنوك....الخ؛

ث- مجموعة القانون: يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية، وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مُختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

3- القيام بإصلاحات تشريعية (إصدار لوائح وتشريعات قانونية جديدة):

بادر بنك الجزائر في إطار تحديث وتطوير أنظمة الدفع إلى تحديد إطار قانوني يحكم المعاملات المالية، ويسمح بتحويل المعلومات والمبالغ المالية ما بين البنك المركزي والبنوك بسهولة وفعالية، حيث قام بإصدار لوائح وقوانين جديدة خلال الفترة 2000-2005، قبل الشروع في تنفيذ مشروعه حول تحديث وسائل الدفع، وكان من أبرزها ما يلي:

أ- إنشاء نظام المقاصة الالكترونية:[*]، والذي حُدِدَ بالنظام رقم 05-06 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2005 [7]، الذي يتمثل هدفه الأساسي في تسوية المعاملات ومعالجتها ما بين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي، مما يؤدي إلى[8]:

- ✓ التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية؛
- ✓ تقليص آجال المعالجة قبل قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 05 أيام؛
- ✓ إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.

ب- وضع نظام كشف الهوية البنكية: وهذا النظام أجبر الجهاز البنكي بإعادة تسجيل كل زبائن البنوك بهوية بنكية جديدة (*Relevé d'Identité Bancaire-RIB*) وهذا من أجل التحكم في المبادلات الالكترونية بين البنوك ومحاربة التزوير والتدقيق في هوية الزبائن.

ومن أهم التوصيات على هذه الشيكات (les chèques normalises [9]):

- ضرورة الحفاظ على الشريط الأبيض أسفل الشيك، حيث يجب تجنب التوقيع أو وضع الختم والإمضاء عليه؛
- أي تآكل مادي أو تمزيق للشيك سيكون محل رفض من قبل جهاز الماسح الضوئي (scanner).

وحسب المعيار المصرفي الساري المفعول، تكتسي العمليات على الشيكات ثلاث أوجه[10]:

ت- ضبط أمر بالاقتطاع: حيث تم إدراج أمر بالاقتطاع كوسيلة دفع رسمية في نظام الدفع البنكي الجزائري، حيث استعملت حديثا في الجزائر، وهي تُشبه التحويل، حيث تسمح بتحويل أموال العملاء من حسابهم إلى حساب آخر، فهو تصريح مستمر يُعطيه المدين إلى دائنه لاقتطاع من حسابه دائماً وفي تواريخ منتظمة[11].

يُساعد أمر بالاقتطاع على الإجراءات التالية[12]:

- الاقتطاع المباشر من حساب الزبون؛
- حماية عملية دفع أقساط القروض البنكية التي يستفيد منها الزبائن والذين لهم توطين بنكي آخر؛
- إضافة آلية جديدة لوسائل الدفع البنكية الجزائرية التي لم تكن موجودة من قبل.

ث- ضبط الورقة التجارية: حيث تم إدراج الورقة التجارية ضمن التبادلات الالكترونية، وذلك من أجل حماية عملية التبادل بين البنوك، وتحصيل العمليات المُسجلة على الورقة التجارية[13].

وتجدر الإشارة، أن الحكومة الجزائرية ومن أجل تغطية النقص في السيولة، بالإضافة إلى تحديث وسائل الدفع أصدرت المرسوم رقم 05-442 بتاريخ 14-11-2005 [14] الذي ينصّ على إلزامية استعمال الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد، السفتجة، السند لأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى في كل المعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز قيمتها 50 ألف دينار جزائري (50.000 دج)، ولكن تحت ضغط الواقع، وبالنظر إلى تأثير السوق الموازي الذي يظل يُمثل نسبة كبيرة من التعاملات التجارية والمالية تم إلغاء تنفيذ المرسوم بمرسوم تنفيذي آخر صادر في سنة 2006[15]، لِيَتِمَ إصدار مرسوم تنفيذي جديد

13-07-2010 بنفس الإلزامية، ولكن للمعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز 500 ألف دينار جزائري (500.000 دج)[16]، ليدخل حيز التنفيذ في 31 مارس 2011.

ثالثاً. نظام المقاصة الآلية في الجزائر

من أهم ما طُرح في الجزائر من في إطار تحديث وسائل الدفع والجاري العمل به ابتداء من سنة 2006 هو نظام الدفع الشامل، أو نظام الدفع للمبالغ الصغيرة. ويتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معالجتها سواء كانت وسائل دفع تقليدية أو إلكترونية (الشيك، التحويل، السفتجة، السند لأمر، إشعار بالاقتطاع).

يهدف هذا النظام إلى وضع نظام مقاصة خاص بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض، وهو يسمح بتبادل كل وسائل الدفع، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 15 ماي 2006، حيث بدأ تشغيل النظام بمقاصة الشيكات، وأُدخلت الوسائل الأخرى تدريجيا في النظام[17]، وتتدخل الهيئات التالية في عملية تسييره وهي: بنك الجزائر، البنوك التجارية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية.

1- الوظائف الأساسية لنظام المقاصة الآلية:

تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المقاصة الآلية فيما يلي[18]:

- ✓ تسيير المبادلات بين البنوك بوسائل الدفع غير المادية؛
- ✓ تسيير المقاصة المتعددة الأطراف مما يسمح بحساب الأرصدة المتعددة الأطراف لكل أداة من أدوات الدفع (الشيك، التحويل، البطاقة البنكية، السفتجة....)؛
- ✓ إعادة دفع أرصدة المقاصة في نظام الدفع للمبالغ الكبيرة وتسويتها؛
- ✓ استلام الشيكات الممسوحة ضوئياً (les chèques scannes)وإعادة توجيهها للبنوك المسحوبة منها؛
- ✓ الحفاظ على أرشيف للمعطيات الإلكترونية.

2- أهداف المقاصة الآلية في الجزائر:

تتمثل هذه الأهداف في[19]:

- ✓ اكتساب نظام مقاصة آلي وعصري ناجح؛
- ✓ أن تكون التبادلات والمعاملات بين البنوك جد آمنة؛
- ✓ عصرنة وسائل الدفع ما بين البنوك؛

- ✓ تحسين حلقات التداول المادي للقيم، وتخفيض تكلفة المبادلات بين البنوك؛
- ✓ تحسين نوعية وصحة المعلومات؛
- ✓ ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يَوْمَي عمل (تخفيض آجال التحصيل بين البنوك)؛
- ✓ غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية.

3- خصائص نظام المقاصة الآلية:

يتميز هذا النظام بالعديد من الخصائص منها[20]:

- ✓ يقوم في نهاية كل يوم بحساب الأرصدة الجانبية المدينة المتعددة، والتي يتم مراقبتها باستمرار، ومن ثم تحويلها إلى نظام التسوية الفورية الإجمالية؛
- ✓ يعمل على تحديد الحد الأقصى المعمول به للأرصدة الجانبية المدينة المتعددة من خلال القيام بارسال إنذار إلكتروني للمدير والـــــــمُشارك المعني في حالة اقتراب الحد المسموح به؛
- ✓ نظام مُؤمَن ضد مخاطر الاحتيال والغش باعتبار أن المبادلات تتم من خلال تبادل الملفات المختومة، وبالاعتماد على بروتوكولات مُؤَمَنة ومشفرة مدمجة مع النظام المركزي والبنية التحتية للتواصل والترابط.

4- تسيير نظام المقاصة الآلية:

يُسَيِّر نظام المقاصة الآلية (الالكترونية) من طرف مركز المقاصة القبلية بين المصارف (CPI : Centre de Pré-compensation Interbancaire)، وهو فرع لبنك الجزائر ـــ تم إنشاؤه في سنة 2004، وهو شركة مساهمة، رأسماله مفتوح لمساهمة المصارف، ويتولى أربع مهام أساسية وهي[21]:

- ✓ تسيير التبادلات للمقاصة الالكترونية وأرشفة البيانات؛
- ✓ تسيير تدفقات المبادلات وحساب الأرصدة المتعددة للمشاركين المختلفين لنظام الدفع للمبالغ الكبيرة؛.
- ✓ الإشراف على عمل النظام؛
- ✓ التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك.

5- هندسة نظام المقاصة الآلية:

تشمل هندسة نظام المقاصة الالكترونية عدة مراحل نذكرها فيما يلي[22]:

- ✓ مرحلة تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشاركين، تبعاً لطابع يوم التبادل؛

✓ مرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مُشارك قبل إقفال يوم التبادل؛

✓ مرحلة للصب من أجل تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة، ولا تكون تسوية الأرصدة فعلية إلا وفقط عندما يكون مجموع الوضعيات الصافية المدينة مُغطاة بمؤونة موجودة في حسابات التسوية المعنية بناءا على أساس الكل أو لا شيء.

رابعاً. تقييم أداء نظام المقاصة الالكترونية خلال الفترة 2006-2014.

نقوم بمحاولة تقييم عمل نظام المقاصة الآلية من خلال عمليات الدفع بالحجم والقيمة التي تمر عبره، بالإضافة إلى تقييم أدوات الدفع (الشيكات، البطاقات المصرفية، التحويل، الأوراق التجارية) والتي تم مقاصتها، وذلك خلال الفترة 2006-2014، وبالاعتماد على مُختلف تقارير بنك الجزائر. مع الإشارة إلى تقييم عمل غرفة المقاصة اليدوية.

1- تقييم غرفة المقاصة اليدوية:

بقيت غرف المقاصة اليدوية مفتوحة لمعالجة الشيكات غير الـــمُوَحدة بتاريخ وضع نظام المقاصة الالكترونية حيز التنفيذ، ومعالجة وسائل الدفع الأخرى في انتظار إدماج التدريجي في نظام المقاصة الالكترونية . ويَمر عبر غُرف المقاصة اليدوية التحويلات الإجمالية للأجور مرفقة بجداول مفصلة لها في انتظار إدخال المعالجة الآلية. وقد تم غلق غرف المقاصة اليدوية تدريجياً، وتَمَ غلق آخر غرفة مقاصة يدوية في بداية سنة 2012.

2- تقييم نظام المقاصة الإلكترونية:

دخل نظام المقاصة الإلكترونية حيز التنفيذ في 15 ماي 2006، وقد سجل ارتفاعاً مُعتبراً في عمليات الدفع منذ بداية النشاط. وفيما يلي الجدول رقم (01) أدناه يوضح التطور المسجل على أساس الحجم والقيمة للعمليات المنجزة من طرف نظام المقاصة الآلية خلال الفترة (2006-2014).

جدول رقم (01): تطور العمليات المنجزة من طرف نظام المقاصة الآلية خلال الفترة 2006-2014

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمليات(مليون)	0.477	6.926	9.320	11.139	13.818	17.062	17,387	19,470	20,750
قيمة العمليات(مليار دج)	-	5452.188	7188.255	8534.729	8878.137	10581,6	11766,1	12661,6	13979
متوسط الشهري بالحجم	-	0.577	0.777	0.928	1.152	1.422	1.449	1.622	1.729
متوسط الشهري بالقيمة	-	454.349	599.021	711.227	739.844	881,801	981,340	1055,13	1164,91

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2006-2014.

وفيما يلي التمثيل البياني لتطور عدد العمليات المنجزة من طرف نظام المقاصة الآلية.

الشكل رقم (01): تطور العدد الاجمالي للعمليات المنجزة من طرف نظام المقاصة الآلية خلال الفترة 2006-2014

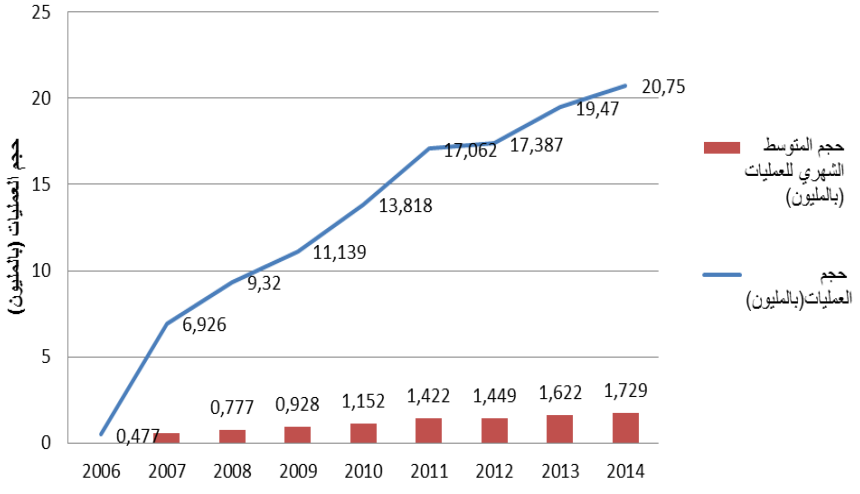

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الشكل البياني أعلاه والجدول رقم (01) نلاحظ أن هناك تطوراً ملحوظاً في العمليات سواء في العدد أو القيمة، حيث انتقلت من 477588 عملية في نهاية سنة 2006 إلى 17,062 مليون عملية في نهاية سنة 2011 بقيمة إجمالية قدرت بـــ 10581,6 مليار

دينار جزائري، وذلك بمتوسط شهري قدره 1,422 مليون عملية بقيمة في المتوسط الشهري وصلت إلى 888,801 مليون دينار جزائري. لتصل في نهاية سنة 2014 إلى20,75 مليون عملية بقيمة إجمالية قدرت بـــ 13979 مليار دينار جزائري. ويُفسر ذلك بارتفاع استخدام وسائل الدفع الالكترونية من سنة إلى أخرى، خاصة مع ارتفاع عدد المصارف والمؤسسات المالية من 24 مصرف ومؤسسة مالية سنة 2006 لتصل إلى 27 مصرف ومؤسسة مالية نهاية سنة 2011، ليكون عددها النهائي 29 في نهاية سنة 2014. وإضافة إلى ذلك محاولة بنك الجزائر ومنذ دخول نظام المقاصة الآلية حيز التنفيذ إغلاق غرف المقاصة اليدوية تدريجياً مع إدماج وسائل وأدوات الدفع التي لم تدخل في نظام المقاصة الآلية كذلك تدريجياً، حيث تم غلق آخِر غرفة مقاصة يدوية في بداية سنة 2012.

وبحسب إحصائيات السنوات الثلاثة الأخيرة (2012-2013-2014) لبنك الجزائر فإنه حسب رأيه وبالرغم من الارتفاع المتزايد يبقى حجم عمليات الدفع المعالجة في نظام المقاصة الآلية أقل من الأحجام المعالجة في أنظمة الدفع في الدول المماثلة، وذلك كون المصارف العمومية في الجزائر تضم شبكات وكالات كبيرة، بحيث يفوق حجم المدفوعات داخل المصارف خمسة أضعاف حجم المدفوعات بين المصارف.

وفيما يلي على سبيل المثال الجدول رقم (02) أدناه يبين تطور عدد العمليات المنجزة من طرف نظام المقاصة الآلية التونسية، وذلك حسب احصائيات البنك المركزي التونسي خلال الفترة 2006-2014.

الجدول رقم (02): تطور عدد العمليات المنجزة من طرف نظام المقاصة الآلية التونسية خلال الفترة 2006-2014

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المعاملات(مليون)	5633.3	5103.1	6444.2	7084.9	8864.8	7973.3	8771.8	10344.7	9306.9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير البنك المركزي التونسي خلال الفترة 2006-2014. متاح على الموقع: www.bct.gov.tn

3- تقييم وسائل الدفع الأكثر تداولا في الجزائر.

3-1- بالنسبة للشيكات:

تكتسي العمليات على الشيكات ثلاثة أصناف وهي:

- ✓ **الصنف الأول**: العمليات على الشيكات التي تقل مبالغها عن 50.000,00 دج؛
- ✓ **الصنف الثاني**: العمليات على الشيكات التي تتراوح مبالغها ما بين 50.000,00 دج و 200.000,00 دج؛
- ✓ **الصنف الثالث**: العمليات على الشيكات التي تفوق مبالغها 200.000,00دج .

وفيما يلي الجدول رقم (03) يوضح تطور العمليات على الشيكات خلال الفترة 2006-2014

الجدول رقم (03): تطور العمليات على الشيكات خلال الفترة 2006-2014.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الشيكات(مليون)	2.11	5.6	6.6	7.023	7.252	7.667	8.034	8.210	8.490
نسبة الشيكات من الحجم الكلي للعمليات	-	80.7%	70.3%	63%	52.5%	44.9%	46.2%	42.2%	40.9%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2006-2014.

3-2- بالنسبة للبطاقات المصرفية:

أدرجت المدفوعات بواسطة البطاقة المصرفية في نظام المقاصة الآلية في شهر أكتوبر 2006 وذلك بالنسبة لجميع المصارف. وفيما يلي الجدول رقم (04) يوضح تطور حجم العمليات بواسطة البطاقة المصرفية خلال الفترة 2006-2014.

جدول رقم (04): تطور حجم العمليات بالبطاقة المصرفية خلال الفترة 2006-2014.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المعاملات(مليون)	0.0136	0.315	1.161	1.915	3.758	4.848	3.953	4.570	4.560
نسبة المعاملات من الحجم الكلي للعمليات	-	4.7%	12.5%	17.2%	20%	22.7%	18.5%	23.5%	22%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2006-2014.

3-3- بالنسبة للتحويلات:

أدرجت المدفوعات بواسطة التحويل في نظام المقاصة الآلية في نهاية شهر أوت 2006، وذلك بالنسبة لثلاث (03) أنواع من التحويلات: التحويل المعياري الخاص بالزبائن، التحويل من مصرف إلى مصرف، وتحويل التسوية. وفيما يلي الجدول رقم (05) يوضح تطور حجم عمليات التحويل خلال الفترة 2006-2014.

الجدول رقم(05): تطور حجم عمليات التحويل خلال الفترة 2006-2014.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد التحويلات(مليون)	0.202	1,011	1,530	2.101	3.687	4,406	5,227	6,479	7,470
نسبة التحويلات من الحجم الكلي للعمليات	-	14,6%	16,4%	18,9%	26,7%	25,8	30,1%	32,3%	36%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2006-2014.

وفيما يلي التمثيل البياني لتطور نسبة وسائل الدفع الأكثر تداولاً في الجزائر من الحجم الكلي للمعاملات لسنتي 2007 و2014.

الشكل رقم (02): تطور نسبة وسائل الدفع الأكثر تداولا من الحجم الكلي للمعاملات خلال سنتي 2007 و2014.

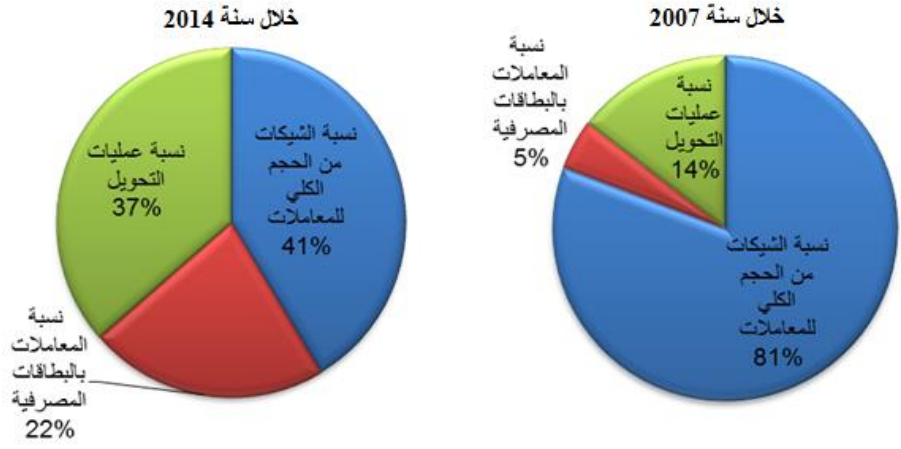

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجداول رقم (03) و(04) و(05) السابقة والشكل البياني رقم (02) أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ تطور من سنة إلى أخرى في حجم المعاملات بوسائل الدفع الالكترونية، حيث هَيْمَنت الشيكات على حجمها، ثم تليها في المرتبة الثانية التحويلات، وفي المرتبة الثالثة البطاقة المصرفية؛

✓ بالنسبة للشيكات فقد تم تعميمها من طرف السلطات وهذا بسبب تَحَسُّن الخدمات المؤداة لصالح الزبائن مثل ارتفاع نوعية وموثوقية المعلومات حول المدفوعات، تخفيض آجال المعالجة....الخ، حيث تم مقاصة 5,6 مليون شيك نهاية سنة 2007 بنسبة 80,7 % من الحجم الكلي للمعاملات التي مَرَت عبر نظام المقاصة الآلية، ليصل إلى 8,490 مليون شيك نهاية سنة 2014 بنسبة 40,9 % من الحجم الكلي للمعاملات.

✓ أما بالنسبة لحجم عمليات التحويل فإنها تحتل المرتبة الثانية في المعاملات بعد الشيك، حيث تتعلق هذه العمليات بعمليات تحويل لصالح الزبائن بأكثر من 99 %، حيث وصل حجمها نهاية سنة 2007 إلى 1,011 مليون عملية بنسبة 14,6 % من الحجم الكلي للمعاملات لتصل في نهاية سنة 2014 إلى 7.470 مليون عملية بنسبة 36 % من الحجم الكلي للمعاملات، حيث تقاربت مع نسبة استعمال الشيك.

✓ وتحتل المرتبة الثالثة حجم العمليات بالبطاقة المصرفية، حيث كان استعمالها محدود وضعيف في السنوات الأولى، حيث وصلت في نهاية سنة 2007 إلى 0.315 مليون عملية بنسبة 4,7 % من الحجم الكلي للمعاملات، لتصل إلى 4,848 مليون عملية في نهاية سنة 2011 بنسبة 22,7 % من الحجم الكلي للمعاملات، لتنخفض إلى 3,953 مليون عملية نهاية سنة 2012 بنسبة 18,5 % من الحجم الكلي للمعاملات ، لتعاود الارتفاع مرة أخرى في نهاية سنة 2014 ، حيث وصلت إلى 4.560 مليون عملية. وهذا راجع لعدد العمليات المجراة على الشبابيك الآلية للأوراق النقدية، حيث عرفت انخفاضاً في السنوات الثلاث الآتية: 2011،2012،2013، رغم ارتفاع عدد حاملي البطاقات المغناطيسية وعدد الشبابيك الآلية للأوراق النقدية التي في الخدمة. وهذا ما يُوضحه الجدول رقم (06) أدناه حسب موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الجدول رقم(06): تطور عدد حاملي البطاقات المغناطيسية وعدد العمليات المجراة على الشبابيك الآلية خلال الفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد حاملي البطاقات المغناطيسية	58379955	5899388	6050388	6369446	7043699
عدد العمليات المجراة على الشبابيك الآلية	18457736	17202407	16439375	15479447	18524113

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، مؤشرات الخدمات البريدية، متاح على الموقع www.mptic.dz :

وبالإضافة إلى ذلك وحسب تقارير بنك الجزائر فإن حجماً أكبر من عمليات السحب التي يقوم بها الزبائن على مستوى موزعات الأوراق النقدية لا تمر عبر نظام المقاصة الآلية.

وعموماً يُمكن القول أن استعمال وسائل الدفع الالكترونية عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، ولكن رغم ذلك فإن حجمها يبقى أقل من الأحجام في الدول المماثلة. حيث وصلت مثلا **عدد المعاملات في تونس** بالشيك في نهاية سنة 2014 إلى 1845.9 مليون عملية، والمعاملات بالبطاقة المصرفية إلى 4512.7 مليون عملية[23]. **أما في السودان** وحسب الاحصائيات المُقدمة من طرف بنك السودان الملاكزي إلى غاية نهاية سنة 2013 وصلت عدد المعاملات بالشيكات المحلية إلى 4773073 عملية، وعدد المعاملات بالبطاقة المصرفية إلى 32661651 عملية[24]

4- بالنسبة للحالات الأخرى.

أ- **بالنسبة للأوراق التجارية (الكمبيالة والسند لأمر)**: يُمَثل حجمها نسبة تتراوح ما بين 0.9 % و 1.1% من الحجم الكلي لوسائل الدفع المتبادلة في النظام خلال الفترة 2006-2014

ب- بالنسبة لحالات الرفض: تَأخُذ حالات الرفض بين المصارف بموجب العمليات المتبادلة في نظام المقاصة الالكترونية إما لأسباب تعود إلى الزبائن، أو أسباب تخص المصارف المشاركة في النظام، وتعود حالات الرفض حسب تقارير بنك الجزائر إلى تكرار العمليات، صور غير مستلمة، صور غير قابلة للاستغلال. **وفيما يلي الجدول** رقم (07) يوضح تطور العدد الاجمالي لحالات الرفض خلال الفترة 2006-2014

جدول رقم (07): تطور العدد الإجمالي لحالات الرفض خلال الفترة 2006–2014

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد حالات الرفض	74912	112000	153678	154424	157194	176314	176314	141231	-
نسبة حالات الرفض من الحجم الكلي للعمليات	-	1,62%	1,65%	1,39%	1,14%	1,03%	0,85%	0,72%	-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2006–2014

وفيما يلي التمثيل البياني لتطور العدد الإجمالي لحالات الرفض خلال الفترة 2006-2010

الشكل رقم (03): تطور العدد الإجمالي لحالات الرفض خلال الفترة 2006–2010

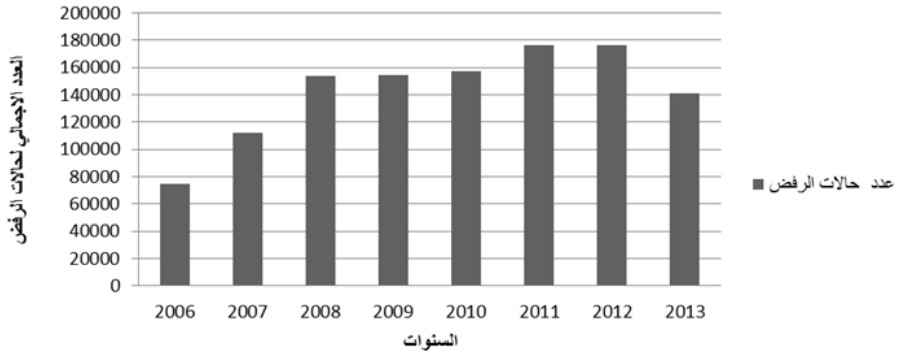

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أنه كان هناك زيادة في العدد الإجمالي لحالات الرفض من سنة إلى أخرى، حيث وصلت في نهاية سنة 2006 إلى 74912 حالة رفض، والذي سُجل حجم كبير منها فيما يخص الشيكات، خلال الشهرين الأولين لبدأ اشتغال نظام المقاصة الآلية في الصعوبات الفنية التي وقعت على مستوى الأنظمة غير المادية (أجهزة الماسح الضوئي) للشيكات.

وصلت حالات الرفض الحد الأقصى لها في نهاية سنة 2012 بعدد إجمالي بلغ 176314 حالة رفض، ليُسجل بعد ذلك تحسن في عدد الحالات لتنخفض إلى 141231 حالة رفض. وهذا يَدُل على سعي الجهات المعنية للتوصل إلى حل الصعوبات التي كانت تتلقاها، والتي كان ينتج عنها رفض لمقاصة وسيلة الدفع. وتعود في مجملها هذه الصعوبات لأسباب تقنية يُمكن للزبائن الاعتراض عليها مثل صورة منسوخة غير مستلمة، أو صورة غير قابلة للاستغلال.

ولكن من خلال الجدول رقم (07) أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة حالات الرفض من الحجم الكلي للعمليات، وهذا دليل على زيادة عدد وسائل الدفع الالكترونية من سنة إلى أخرى.

خاتمة

يُعتبر الجهاز المصرفي لأي بلد قطاعاً حساساً، فهو يلعب دور الوسيط ما بين طالبي الأموال والعارضين لها، حيث يُستعمل في تلك الوساطة أدوات ووسائل دفع تسهل انتقال تلك الأموال بكل فعالية. وقد سمح التطور التكنولوجي الهائل في تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال في السنوات الأخيرة بتحسين إجراءات التحصيل والدفع في كثير من الدول، مما أدى إلى التقدم في نظامها المصرفي، وكذلك تنويع المنتجات المالية التي تُقدمها إلى مجتمعاتها. ولذلك سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية، وإدخال ثقافة وسائل الدفع الالكترونية، وهذا من أجل التخلص من الطابع النقدي الذي يتميز به المجتمع الجزائري. فشهدت منذ سنة 2005 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك الدولي من أجل تطوير خدمات النظام المصرفي وتحديثها، حيث تَطَلّبت العصرنة الفعلية له مُسبقاً تطوير المعايير والمقاييس، وكذلك عصرنة الهياكل المصرفية وتعزيز هيكل الاتصالات.

وكان من أهم ما طُرح في الجزائر في إطار تحديث وسائل الدفع والجاري العمل به ابتداء من سنة 2006 هو نظام الدفع الشامل، أو نظام الدفع للمبالغ الصغيرة. ويتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معالجتها سواء كانت وسائل دفع تقليدية أو إلكترونية (الشيك، التحويل، السفتجة، السند لأمر، إشعار بالاقتطاع).

وكان من أهم **النتائج** المتوصل إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

- ✓ وعي البنوك وإقبالها على المشاركة في نظام تحديث وتطوير وسائل الدفع وذلك من خلال تقديمها لخدمات مصرفية آلية وإلكترونية؛
- ✓ صدور قانون يُجبر على حتمية استخدام وسائل الدفع وذلك من أجل القضاء على الطابع النقدي الذي يُميز المعاملات والصفقات، وبهذا أعيد الاعتبار لوسائل الدفع خاصة الشيك الذي تراجع استعماله من قبل الزبائن بسبب التماطل ونقص الضمان والثقة؛
- ✓ التحسن في نوعية الخدمات المصرفية وهذا ما يُفَسِره الارتفاع المستمر لحجم وقيمة المدفوعات؛

✓ حققت المقاصة الآلية أقصى فعالية في مُعالجة العمليات وبأكثر سرعة وأمان

ويُمكن القول أن الجزائر قد خطت الخطوات الأولى نحو تحديث وتطوير وسائل الدفع، لكنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب في الدول الأخرى رغم محاولتها لتطوير المعايير والمقاييس، وكذلك عصرنة الهياكل المصرفية وتعزيز هيكل الاتصالات، وهذا بسبب عدة معوقات من أبرزها غياب الثقافة المصرفية.

لذا من بين أهم **الاقتراحات** لنجاح مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع في الجزائر ما يلي:

✓ محاولة نشر الثقافة المصرفية خاصة في المراحل التعليمية الأولى؛

✓ الارتقاء بالعنصر البشري؛

✓ ومحاولة توفير بيئة ملائمة ومُحفزة.

الهوامش والإحالات :

1. سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة في الجزائر لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، الملتقى الوطني حول "اشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاساتها على الخدمات المصرفية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، أيام 06 و07 ماي 2014، ص8.

2. La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2006, juillet 2007 (en line), disponible sur : www.bank-of-algeria.dz (consulte le : (12-03-2016), P105.

3. وهيبة عبد الرحيم، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر-الوضعية والآفاق-، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 42.

4. La Banque d'Algérie, op.cit, P106.

5. La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, juillet 2007 (en line), disponible sur : www.bank-of-algeria.dz (consulte le : (12-03-2016).

6. وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44

7. الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 24، صادرة بتاريخ 23 أفريل 2006، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل 20-03-2016).

8. سلاوي حنان، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية المنتجات المالية والمصرفية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 01، مخبر التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2013، ص 92.

9. عايد عبير بلعبيدي، واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، العدد صفر، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، بدون سنة، ص 322.

10. La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2008, Septembre 2009 (en line), disponible sur : www.bank-of-algeria.dz (consulte le : (12-03-2016), P 97.

11. وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

12. بحيح عبد القادر، إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية -حالة الجزائر (1962-2010)-، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص ص32-33.

13. نفس المرجع السابق، ص 33.
14. الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 75، صادرة بتاريخ 20 نوفمبر 2005، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل 20-03-2016).
15. سليمان ناصر، أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول-، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 270.
16. الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 43، صادرة بتاريخ 14جويلية 2010 متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل 20-03-2016).
17. La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2006, op.cit, P110.
18. La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, juillet 2005 (en line), disponible sur : www.bank-of-algeria.dz (consulte le : (12-03-2016), P 97.
19. عايد عبير بلعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 321.
20. سلاوني حنان، مرجع سبق ذكره، ص 92.
21. وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 45.
22. La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2010, juillet 2011 (en line), disponible sur : www.bank-of-algeria.dz (consulte le : (12-03-2016), P 97.
23. البنك المركزي التونسي، الاحصائيات الاقتصادية والنقدية والمالية،وسائل الدفع، متاح على الموقعwww.bct.gov.tn. :
24. بنك السودان المركزي، قاعدة البيانات الاحصائية، نظم الدفع، متاح على الموقع: http://statistics.cbos.gov.sd

* يُعرف نظام المقاصة الآلية كذلك بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، مقاصة الصكوك وأدوات الدفع بالجمهور العريض الأخرى.